

أثر انتشار جائحة كورونا على المحاسبة في ظل المرجعية المحاسبية الدولية

*The impact of the corona pandemic on the accounting under international
accounting reference*

ط.د فراس محمد FERRES MOHAMED (*)

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الفضاء الأورو مغاربي

جامعة فرحات عباس سطيف 1

mohamed_ferres@univ-setif.dz

تاريخ القبول: 2021/01/17

تاريخ الاستلام: 2020/11/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر انتشار جائحة كورونا على المحاسبة في ظل المرجعية المحاسبية الدولية. من خلال وصف وتحليل الإجراءات المتخذة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية بغية مرافقة المطبقين لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل هذه الوضعية الاستثنائية، حيث تأتي هذه الدراسة تزامنا مع تزايد حالات عدم التأكد في الأنشطة التجارية والتي من شأنها أن تؤثر على ملائمة القوائم المالية المتعلقة بالفترة الجارية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، التي توصلت لعدة نتائج من بينها تحديد أبرز التقديرات المحاسبية التي تأثرت جراء انتشار جائحة كورونا، إضافة إلى تحديد كيفية التعامل مع الأحداث اللاحقة وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 10.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ المبادئ المحاسبية؛ القوائم المالية.

Abstract:

This study aims at evaluating the reaction of the accounting system to the spread of the coronavirus pandemic under international reference. Through describing and analyzing the procedures taken by the International Accounting Standards Board To accompany the applicants of the international financial reporting In the shade of this exceptional situation as.

This study coincides with the increasing cases of uncertainty in commercial activities which would affect the suitability of the financial statements relating to the current period, an analytical descriptive approach was adopted in this study Which reached several results, including determining the most prominent accounting estimates affected by the spread of the pandemic, in addition to determining the requirements of the international accounting standard.

Keywords: corona pandemic; International Accounting Standards; International Financial Reporting; Accounting principles; Financial Statements.

*فراس محمد

مقدمة:

يشهد العالم منذ ظهور جائحة كورونا جملة من التطورات المتسارعة التي مست مختلف القطاعات والأنشطة الحياتية، حيث شهدت السنة الجارية حالة من عدم الاستقرار في الجانبين الصحي والاقتصادي بشكل خاص، ومع الانتشار المتزايد لهذه الجائحة فرضت جل الدول جملة من الإجراءات الوقائية الصارمة، التي كان لها أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، الذي دخل في مرحلة من الركود، حيث أثر كل من جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية المتخذة بشكل مباشر على

نشاط المؤسسات الاقتصادية، والتي تشهد انخفاضاً كبيراً في مستويات النشاط بسبب انقطاع سلاسل الإمداد والإنتاج والتسويق من جهة، وتدهور القدرة الشرائية

واتجاه الطلب نحو السلع الاستهلاكية بشكل رئيسي من جهة أخرى، الأمر الذي سوف يؤثر حتما على المركز المالي لهذه المؤسسات.

يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ ظهور جائحة كورونا بإصدار تعليمات وتوجيهات وتوضيحات دورية، وذلك بهدف مرافقة المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين في إعداد قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مختلف الأطراف، ففي ظل الظرف الاستثنائي المعاش، وكغيرها من المجالات والعلوم المتأثرة بجائحة كورونا، تعتبر المحاسبة من أهم العلوم والمهن المتأثرة بهذه الجائحة، من خلال ازدياد دور المحاسب في إجراء التقديرات المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد السائدة حالياً، وهو ما يهدد مصداقية القوائم المالية في حالة تحيز المحاسب بشكل عفوي أو متعمد.

إشكالية الدراسة: بناء على ما تم ذكره، وفي ظل استمرار انتشار جائحة كورونا، وتواصل حالات عدم التأكد السائدة، ومع سعي من كافة الباحثين إلى المساهمة في إيجاد حلول عملية للآثار السلبية لهذه الجائحة، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف أثر انتشار جائحة كورونا على المحاسبة في ظل المرجعية المحاسبية الدولية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تفاعل مجلس معايير المحاسبة الدولية مع آثار جائحة كورونا؟
- كيف أثر انتشار جائحة كورونا على عمل المحاسب؟
- ما مدى تأثر الفروض المحاسبية بانتشار جائحة كورونا؟

فرضيات الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على عناصر إشكالية الدراسة، من خلال اختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية: "أثر انتشار جائحة كورونا بشكل سلبي على واقع المحاسبة"

تتمثل الفرضيات الفرعية الموافقة للتساؤلات الفرعية أعلاه فيما يلي:

استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية للتغيرات المتسارعة المرتبطة بجائحة كورونا؛

ستزداد أهمية دور المحاسب في ظل ظروف عدم التأكد السائدة حالياً؛

نتيجة لآثار جائحة كورونا أصبحت بعض المبادئ المحاسبية مهددة بعدم إمكانية تطبيقها.

أهمية الدراسة: تستمد هذه دراسة أهميتها من كونها دراسة حديثة تتعلق بتقييم أثر جائحة كورونا على واقع المحاسبة في ظل المرجعية الدولية، حيث تأتي هذه الدراسة كمحاولة بسيطة للمساهمة في جهود الحد من مختلف آثار انتشار هذه الجائحة، مما يجعلها في دائرة الاهتمام العلمي من قبل الباحثين والمهنيين المحاسبين.

منهج الدراسة: نظرا لخصوصية الدراسة وبغية الإلمام بمختلف جوانبها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال وصف وتحليل مختلف الآثار الحاصلة والمتوقعة لانتشار جائحة كورونا على واقع المحاسبة في ظل المرجعية المحاسبية الدولية، اعتمادا على مصادر ومراجع متنوعة.

أهداف الدراسة: يمكن حصر أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

معرفة الآثار الاقتصادية والتجارية والمحاسبية لجائحة كورونا؛

تحليل الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في ظل جائحة كورونا؛

التعرف على أهمية دور المحاسب في إجراء التقديرات المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد.

الدراسات السابقة: نظرا لحدثة ظهور جائحة كورونا فإن الدراسات السابقة قليلة نوعا ما، غير أنه توجد مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تتقاطع معها في بعض النقاط المشتركة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة ساكرمريم ودرحمون هلال (2020) بعنوان: "دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في فض الغموض عن كيفية معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة كورونا، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي والاستنباطي، وتوصل الباحثين إلى تحديد فقرات معايير الإبلاغ المالي الدولية المعنية بمعالجة هذه المشاكل.

دراسة سيف عبد الرزاق محمد الوتار (2020) بعنوان: "الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولية (10) في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية)"، هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد المعالجات الخاصة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، مستخدما في ذلك المنهج الاستقرائي، وتوصل الباحث إلى ضرورة الإفصاح عن الآثار التي خلفتها جائحة كورونا على القوائم المالية مثل انخفاض الأصول وانخفاض أسعار الأسهم وإيقاف الإنتاج، وكذلك التأكد من مدى ملائمة فرض الاستمرارية.

"ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، هو اختلاف منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة، بالإضافة إلى شمولية دراستنا، حيث أننا حاولنا التطرق

لمختلف آثار جائحة كورونا على المحاسبة في ظل المرجعية المحاسبية الدولية، من خلال وصف وتحليل متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالبيانات والإحصائيات الحديثة".

إن تقييم آثار جائحة كورونا على المحاسبة لابد أن يستند إلى خلفية وأساس مرجعي يعتمد عليه في عملية التقييم، كما يجب أن تمس هذه الأخيرة أبرز الآثار الحاصلة بالفعل.

وفي سبيل خدمة إشكالية الدراسة وأهدافها، قسمنا هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بعد عام من الظهور والانتشار:

مرض كوفيد-19 هو مرض معد يهاجم الجهاز التنفسي يسببه أحدث فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم يكن معروفاً قبل ظهوره وبداية تفشيه في مدينة ووهان الصينية مطلع ديسمبر 2019، ليتحول بعدها إلى جائحة تؤثر على كل بلدان العالم (WHO, 2020).

ونظراً للخطورة البالغة لجائحة كورونا، وبغية الحد من انتشارها المتزايد والسريع، أصدرت منظمة الصحة العالمية والعديد من الدول جملة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، والتي تضمنت الإغلاق المؤقت ووقف كل الأنشطة الخارجية غير الضرورية (بسباس، بشونده، 2020، ص: 238)، وهو ما سوف يؤثر بشكل مباشر على نتائج المؤسسات ومختلف بنود قوائمها المالية، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة في سبيل الحد من انتشار هذه الجائحة والمشاركة تقريبا بين جل الدول، والتي سنحاول تعديدها بناء على مدى ارتباط هذه الإجراءات بالإشكالية محل الدراسة، فيما يلي: (الهرش، 2020، ص: 120-121)

فرض قواعد التباعد الاجتماعي من خلال حث الناس على عدم اللقاء الجسدي تجنباً لانتقال العدوى بينهم، مع فرض عقوبات على المخالفين؛

توقيف العمل بالعديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية خاصة تلك التي تتطلب احتكاكاً مباشراً مع الزبائن؛

إغلاق المحلات التجارية لفترات متباعدة حسب نوع النشاط ومدى تفشي جائحة كورونا في المنطقة؛

إغلاق المدن والمناطق التي تعرف انتشاراً واسعاً للجائحة؛

غلق المؤسسات الحكومية والأسواق التجارية الكبرى؛

توقف وسائل النقل البري والبحري والجوي الداخلية منها والخارجية؛

توقيف نشاط ممارسي بعض المهن الحرة كالمحاسبين والمحامين والمستشارين... الخ.

أثرت الإجراءات الوقائية المذكورة أعلاه على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، خاصة في ظل التزايد المستمر في انتشار جائحة كورونا، وهو ما أحدث شللاً في عدد من القطاعات الاقتصادية، كأسواق الطاقة والعملات وبعض المواد الاستهلاكية ومجال النقل والخدمات... الخ، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية للمؤسسات الاقتصادية، وبلغت الأضرار الناتجة عن انتشار جائحة كورونا أكثر من 15 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي و5 مليارات دولار بالولايات المتحدة الأمريكية، و5 مليارات دولار في اليابان، كما سجلت أوروبا هبوطاً في الاستثمارات الخارجية بـ 400 مليار دولار، وأكثر من 300 مليار دولار خسائر في الاقتصاد العالمي، مع حدوث خلل في سلاسل التوريد والإنتاج (بن زكورة، 2020، ص: 186-187).

الإجراءات المتخذة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في ظل انتشار جائحة كورونا:

يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على مواكبة التطورات التي طرأت على واقع العمل المحاسبي العالمي جراء انتشار جائحة كورونا، حيث يداوم المجلس على مرافقة المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، من خلال إصداره لجملة من التعليمات التوجيهية والتعديلات الجوهرية وبعض الأخبار الإعلامية التي مست بعض معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن خلال الجدول الموالي سنحاول عرض أبرز الإجراءات المتخذة من طرف المجلس.

الجدول رقم (1): أهم التعديلات والتعليمات التوجيهية والأخبار الإعلامية

الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ظل جائحة كورونا

التاريخ	الإجراء المتخذ من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية
04 مارس 2020	بسبب جائحة كورونا تأجيل اجتماع المجلس الاستشاري المقرر إجراءه في مارس 2020.
05 مارس 2020	برمجة اجتماع المجلس الاستشاري في شهر افريل 2020 بتقنية التباعد المرئي.
06 مارس 2020	بداية تطبيق الإجراءات الاحترازية والمتمثلة في ضرورة تأكيد زوار مكاتب مؤسسة معايير المحاسبة الدولية أنهم لم يذهبوا إلى أي دولة موبوءة من الفئة 1 أو 2.
16 مارس 2020	أغلقت مؤسسة معايير المحاسبة الدولية مكنتها في لندن، مع ضمان مواصلة عمل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في المؤسسة من منازلهم، حيث وضعت المؤسسة بريدًا إلكترونيًا ورقمًا هاتفيًا في خدمة من يرغب في الاتصال بالمؤسسة.
19 مارس 2020	تم تأجيل المؤتمر السنوي لمؤسسة معايير المحاسبة الدولية من جوان 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة.
20 مارس 2020	نتيجة لتطور وضع جائحة كورونا تم إلغاء اجتماع المجموعة الاستشارية العالمية المقرر في 24 مارس 2020.
27 مارس 2020	اتخاذ القرار بتأجيل العديد من التعديلات الضيقة النطاق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والتي كان من المزمع نشرها في الفترة الممتدة من مارس 2020 إلى ماي من نفس السنة، مع نشر مواد تعليمية وتوضيحية حول تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9.
1 أفريل 2020	الإعلان على أن كل الاجتماعات المقرر إجرائها في شهر أفريل، ستجرى في مواعيدها عبر تقنيات الاجتماعات عن بعد.
10 أفريل 2020	نشر مواد تعليمية وتوضيحية حول تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 16.
17 أفريل 2020	طرح مجلس معايير المحاسبة الدولية جملة من الاقتراحات والتي صوت عليها بالقبول جميع الأعضاء الأربعة عشر، وتتمثل الإجراءات المتخذة في تمديد آجال الفترات الاستشارية المتعلقة بما يلي: - ورقة مناقشة اندماج الأعمال والإفصاح والانخفاض في القيمة؛

- ورقة المناقشة المرتبطة بالمراجعة الشاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - الإبقاء على إمكانية تعديل البرامج الزمنية المتعلقة بكل من نشاط مجلس معايير المحاسبة الدولية والمشاريع والبرامج قيد التنفيذ.	
الإعلان على أن كل الاجتماعات المقرر إجرائها في شهر ماي، ستجرى في مواعيدها عبر تقنيات الاجتماعات عن بعد.	30 أبريل 2020
- تم اتخاذ قرارين يتعلقان بـ: - تأجيل اجتماع اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال ومنتدى المعدين العالميين المقرر عقده في الفترة الممتدة من 18 إلى 19 جوان 2020؛ - إلغاء اجتماع المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية ASAF المقرر عقده في الفترة من 9 إلى 10 جويلية 2020، مع تحديد موعد الاجتماع القادم في الفترة من 1 إلى 2 أكتوبر من نفس السنة.	04 ماي 2020
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلا على المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 16 IFRS، وذلك حتى يسهل على المستأجرين حساب امتيازات الإيجار الناتجة عن جائحة كورونا.	28 ماي 2020
الإعلان على أن اجتماع مجلس الإدارة المبرمج في شهر جويلية سيجرى بالاعتماد على تقنيات التباعد المرئي.	30 جوان 2020
تأجيل تطبيق التعديل المرتبط بالمعيار المحاسبي الدولي IAS1، والمتعلق بتصنيف الالتزامات إلى التزامات متداولة وأخرى غير متداولة.	15 جويلية 2020
تقرر عقد جميع الاجتماعات الاستشارية عن بعد إلى غاية نهاية سنة 2020.	28 جويلية 2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لمعايير المحاسبة الدولية: www.ifrs.org ، تاريخ الاطلاع: 2020/10/23 (18:23 pm).

يوضح الجدول السابق أهم القرارات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية نتيجة ظهور وانتشار جائحة كورونا عبر العالم، حيث قام المجلس بإلغاء تطبيق بعض التعديلات التي مست بعض المعايير المحاسبية بسبب حالة عدم التأكد التي تعيشها المؤسسات في ظل انتشار جائحة كورونا، كما مدد المجلس جميع الآجال المتعلقة باستلام أوراق المناقشة الخاصة ببعض المشاريع قيد النقاش، إضافة إلى تأجيل بعض الاجتماعات الاستشارية وإلغاء البعض الآخر، كما قام المجلس بإجراء تعديل على المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 16 بغية تمكين

المستأجرين من التعامل مع مخلفات انتشار جائحة كورونا، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة معايير المحاسبة الدولية قد قامت بإغلاق مكاتبها المتواجد بلندن كإجراء احترازي، كما أن جميع الاجتماعات المنعقدة انطلاقاً من منتصف شهر مارس 2020 تم إجراؤها بتقنيات الاجتماع عن بعد.

في ختام هذه الجزئية من الدراسة يمكننا الحكم على أن انتشار جائحة كورونا أثر بشكل سلبي على نشاط مؤسسة معايير المحاسبة الدولية بشكل عام، غير أن هذه الأخيرة سعت بشكل مستمر إلى العمل على ضمان استمرارية نشاطاتها، وعلى مرافقة المؤسسات المطبقة للمعايير في هذا الظرف الاستثنائي، من خلال إجراء تعديلات أو نشر توجيهات تعليمية.

التقديرات المحاسبية في ظل حالة عدم التأكد بسبب آثار جائحة كورونا:

يشكل ظهور وانتشار جائحة كورونا حالة من حالات عدم التأكد المرتبطة بطبيعة الأعمال التجارية، والتي خصصت لها مؤسسة معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً يعالج التقديرات المحاسبية المترتبة عن هذه الحالة، حيث يشير المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 الخاص بالسياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية في الفقرة رقم 23 بأنه في حالة عدم التأكد في الأنشطة التجارية، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، ويرتكز التقدير المحاسبي بشكل أساسي على الحكم الشخصي للمحاسب، الذي يجب أن يتمتع بالحياد والموضوعية عند القيام بعملية التقدير، فاستخدام التقدير المحاسبي العقلاني يعتبر خطوة مهمة في ضمان موثوقية القوائم المالية (قايد، سعدي، 2015، ص: 203-204).

إن حالة عدم التأكد التي تعيشها المؤسسات في ظل انتشار الجائحة، ستزيد حتما من مدى تأثير التقديرات المحاسبية على القوائم المالية المتعلقة بهذه الفترة الزمنية، التي تشهد تزايدا في حاجيات مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات الملائمة، ويفرض المعيار المحاسبي الدولي 1 IAS على المؤسسات أن تفصح عن مصادر عدم التأكد في التقديرات المحاسبية في نهاية الفترة، التي قد ينتج عنها أثر ذو أهمية نسبية أو جوهرية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال الفترة الجارية أو الفترات القادمة، وهو نفس الوضع الذي تمر به المؤسسات في ظل انتشار جائحة كورونا، إذ أصبح تحديد المبالغ الدفترية لبعض الأصول والالتزامات يوجب تقديرا لآثار الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على هذه الأخيرة، وهو ما سيتطلب من المحاسب اتخاذ قرارات وأحكام شخصية أثناء قياس وتقدير قيم بعض بنود وعناصر القوائم المالية، ووفقا لمبادئ معايير المحاسبة الدولية فإن المحاسب مطالب بممارسة هذا الجزء الجوهرى والحساس المرتبط بمهامه بشكل حيادي وخالي من الذاتية والتحيز، وحددت معايير المحاسبة الدولية الإفصاحات الإجبارية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، ص: 5)، ومن أمثلتها ما يلي:

مصادر عدم التأكد في التقديرات المحاسبية المتعلقة بالفترة؛

حساسية المبالغ الدفترية للسياسات والتقديرات المحاسبية التي أُستند عليها في حسابها، بما في ذلك أسباب هذه الحساسية؛

التوقعات المرتبطة بزوال حالة عدم التأكد، وتأثيرها المحتمل على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات التي تخص الفترة المستقبلية بشكل خاص؛

تقديم شرح للتغيرات التي تم إجراؤها على السياسات والتقديرات المحاسبية جراء حالة عدم التأكد، وأثرها على الأصول والالتزامات خلال الفترة المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات المتسارعة التي تعيشها المؤسسات جراء انتشار جائحة كورونا تشكل عاملا من العوامل التي تزيد من حالة عدم التأكد في التقديرات المحاسبية، ومن أثارها المحتملة على القوائم المالية للفترات السابقة والحالية والمستقبلية بشكل خاص، إذ أن زيادة حالة عدم التأكد المحتملة، ستزيد حتما من درجة الاجتهاد والحكم الشخصي في ضبط بعض القيم الدفترية، وهو ما سيشكل خطورة على مدى درجة ملائمة القوائم المالية المفصح عنها خلال هذه الفترة، وبشكل عام سنحاول حصر أهم التقديرات المحاسبية المتوقع تأثرها بحالة عدم التأكد الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، وذلك بالاستناد إلى الإطار المحاسبي المرجعي الدولي IAS-IFRS، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): أهم التقديرات المحاسبية المتأثرة جراء انتشار جائحة كورونا

البيان	أثر انتشار جائحة كورونا على التقديرات المحاسبية
التقديرات المحاسبية المرتبطة بالتبويضات	تقدير وتعديل العمر الإنتاجي في ظل انتشار جائحة كورونا: سيكون لزاما على المحاسبين في بعض المؤسسات إعادة تقدير العمر الإنتاجي لأصولها، وذلك نتيجة لتوقف واضطراب نشاط هاته المؤسسات، حيث أن البعض من هاته الأخيرة متوقفة عن النشاط منذ مطلع العام الجاري كإجراء وقائي واحترازي من الجائحة، وهو ما سيجعل المحاسب أمام حتمية إعادة تقدير وتكييف الأعمار الإنتاجية لتبويضات المؤسسة، بالشكل الذي يتناسب ويوافق مستوى الاستغلال والاستخدام خلال العام الجاري، الذي قد يكون معدوما في بعض المؤسسات، وسيكون من المفضل أن يتم الإقصاص عن العمر الإنتاجي بوتريته الطبيعية، فملائمة القوائم المالية ومصادقيتها تتطلب العمل على تكييف العمر الإنتاجي لأصول المؤسسة، وهو ما سيزيد من الاعتماد على التقدير الشخصي للمحاسب، الذي ستزداد حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه خاصة في ظل ظروف عدم التأكد السائدة حاليا.

تقدير خسارة القيمة وقسط الإهلاك بين التهاك المادي والتقادم التكنولوجي: إن توقف نشاط بعض المؤسسات بشكل إلزامي خارج عن إرادتها، وعدم استخدامها لمعداتها بنفس الوتيرة الطبيعية، بل أن البعض منها لم يستخدم هذه المعدات تماما، يجعل المحاسب أمام حتمية تقدير وتكييف قسط الإهلاك بالشكل الذي ستعلن عنه الجهات المختصة في وقت لاحق، وسيربط تحديد مقدار خسارة القيمة في التثبيات بالتقدير الشخصي للمحاسب أيضا، خاصة في ظل تنافي شروط تطبيق القيمة العادلة في تحديد القيمة السوقية الحقيقية لهذه التثبيات، وهو ما قد يؤثر على حيادية القوائم المالية. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة معايير المحاسبة الدولية قد أشارت إلى ضرورة التقيد بشكل كامل بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 انخفاض قيمة الأصول، وعدم محاولة تقليص أو تلخيص متطلبات المعيار بأي شكل من الأشكال في ظل الظروف السائدة.	
تعد المخزونات من أبرز العناصر المتأثرة بانتشار الجائحة، حيث أن غلق الحدود الدولية وانخفاض القدرة الشرائية العالمية، أدى إلى اختلال السلاسل والبرامج الإنتاجية والتجارية لجزء مهم من المؤسسات، وبالتالي ركود مستويات التبادل التجاري وتكدس المخزونات في هذه المؤسسات، الأمر الذي جعل مخزوناتا معرضة للتلف والتقادم بشكل خاص، وهو ما سيؤدي بالمحاسب إلى ضرورة الاعتماد على تقديره الشخصي في تحديد وتكييف الموانات وخسائر القيمة المرتبطة بهذه المخزونات، خاصة وأن بعضها تعرض للتلف بالفعل، والبعض الآخر فقد جزء مهما من قيمته، وهو ما سيجعل من القرارات والتقديرات المحاسبية، والأحكام الشخصية التي سيتخذها المحاسب في ظل ظروف عدم التأكيد السائدة، ذات أهمية وتأثير بالغين على القرارات الاقتصادية التي ستتخذ بناء على القوائم المالية للسنة الجارية.	التقديرات المحاسبية المرتبطة بالمخزونات
إن استمرار حالة عدم التأكيد الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، سيؤثر حتما على جملة الحسابات المدينة للمؤسسات التي تأثر نشاطها بفعل ذلك، حيث أن المؤسسة تتبادل التأثير والتأثر مع الأطراف المشكلة لمحيطها، وتعتبر حسابات العملاء أبرز ما سيمسه التقدير الشخصي للمحاسب، خاصة فيما يتعلق بتقدير نسب الديون المشكوك في تحصيلها.	التقديرات المحاسبية المرتبطة بالحسابات المدينة
يعد حسابي مؤونتي الأخطار والتكاليف من أبرز الحسابات المحاسبية الخاضعة للتقديرات الشخصية للمحاسب، التي ستزداد حتما في ظل ظروف عدم التأكيد السائدة حاليا، ويجب على المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية إجراء تعديلات تتعلق بهتتين المؤونتين، وهو الأمر الذي سيلتزم من المحاسب إجراء تقديرات واتخاذ قرارات وأحكام تستند لتقديره ورؤيته الشخصية خاصة في ظل الوضع الراهن.	التقديرات المحاسبية المرتبطة بحسابي مؤونة الأخطار والتكاليف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كل من: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، ص11،14)، والموقع الرسمي لمعايير المحاسبة الدولية: <https://www.ifrs.org>، تاريخ الاطلاع: 2020/10/16 (17:49 pm).

من خلال قراءة الجدول السابق يمكننا استنتاج مدى أهمية التقديرات المحاسبية المستندة للأحكام الشخصية للمحاسب، نظرا لارتباطها ببعض البنود والعناصر الرئيسية المشكل للقوائم المالية من جهة، وبملائمة هذه الأخيرة من جهة أخرى، وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال توصيات هيئة معايير المحاسبة الدولية القاضية بضرورة تطبيق معاييرها بالشكل الموصى به، تجنباً للذاتية في التقدير خاصة في ظل ظروف عدم التأكد السائدة.

أثر انتشار جائحة كورونا على الفروض والمبادئ المحاسبية:

يؤثر التزايد المستمر والغير المتنبئ به لجائحة كورونا بشكل مباشر على المبادئ والفروض المحاسبية، وذلك كما يلي:

فرض الاستمرارية: ويفترض المحاسب وفق هذا الفرض المحاسبي أن المؤسسة مستمرة في عملياتها في المستقبل، ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك، ويعتبر هذا الافتراض أساسيا لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية (مرعي، بدوي، 2003، ص: 29-30)، وأصبح قيام هذا الفرض مهددا في عدة مؤسسات ودول، حيث أن الإجراءات المعتمدة في سبيل الحد من انتشار جائحة كورونا، والمتمثلة بشكل رئيسي في التباعد الجسدي، الذي فرض على بعض المؤسسات تقليص حجم العمالة، مما أدى إلى تسريح البعض والتوقيف المؤقت للبعض الآخر، إضافة إلى قيام بعض الدول بغلق حدودها البرية و الجوية و البحرية، وهو ما حد من مستويات التبادل التجاري، ومع انخفاض القدرة الشرائية على المستوى العالمي، أصبح استمرار بعض المؤسسات في النشاط مهددا، بسبب انخفاض رقم أعمالها وتأثره بانتشار جائحة كورونا والإجراءات الوقائية المتعلقة بها، وبالتالي فإن تطبيق فرض الاستمرارية قد لا يكون ممكنا في ظل الوضعية الوبائية السائدة.

إن معايير المحاسبة الدولية تفرض على المؤسسات إعداد القوائم المالية على أساس استمرار النشاط ما لم تكن لها نية التصفية أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك، وفي ظل تقديم بعض الدول للدعم المالي والتسهيلات الضريبية للمؤسسات المتضررة والمهددة بالإغلاق جراء تواصل انتشار الجائحة، ومع استمرار حالة عدم التأكد، تفرض معايير المحاسبة الدولية على المكلفين، الإفصاح عن حالات عدم التأكد، وعندما لا تعد المؤسسة قوائمها المالية على أساس الاستمرارية فإنها مجبرة أيضا على الإفصاح عن ذلك في الملاحق جنبا إلى جنب مع الأساس الذي أعدت عليه تلك القوائم (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، ص: 6-7).

مبدأ الحيطة و الحذر: ويقوم هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا (بلعور، 2014، ص: 209)، وفي ظل الوضعية السائدة و الغير متنبأ بتاريخ زوالها أو مدى استمرارها، فإن مسؤولية المحاسب ستكون كبيرة في تقدير حجم الخسائر والمصروفات ممكنة الحدوث في المستقبل، إذ لم يسبق للعالم أن عاش وضعية مماثلة للوضع الحالي، والذي يسوده حالة من عدم التأكد مما يجعل من التنبؤ بكل من الأرباح والتكاليف المحتمل حصولها مستقبلا أمرا بالغ الصعوبة بالنسبة للمحاسب، الذي سيكون عليه الاعتماد على تقديره الشخصي في عملية التنبؤ، وهو ما قد يقلل من ملائمة المعلومات الواردة في القوائم المالية، خاصة في حالة عدم التزام المحاسب بالحياد أثناء التقدير، من خلال إفراطه في التشاؤم أو التفاؤل سواء كان ذلك بشكل عفوي أو مقصود.

شهد العالم منذ ظهور المحاسبة الحديثة العديد من عمليات الاحتيال والخداع المحاسبين، من خلال العمل على إبراز صورة غير حقيقة على المركز المالي للمؤسسة، مستغلين في ذلك بعض الثغرات القانونية أو البنود التي تسمح للمحاسب

بالاعتماد على أحكامه ورؤيته الشخصية للمعاملات وقياسها، وهو ما قد يستغله البعض في ظل الوضع الوبائي الراهن، من أجل إعطاء صورة معينة عن الوضعية المالية لبعض المؤسسات مما يحد من التطبيق الصحيح لهذا المبدأ المحاسبي.

مبدأ التقييم الدوري -طريقة التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة؟-: وتتيح معايير المحاسبة الدولية للمكلفين حرية الاختيار بين مختلف البدائل و التقييم المسموحة مشترطة في ذلك ضرورة الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية (فراس، بالرقى، 2020، ص: 632)، وتعد طريقتي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة أهم هذه الطرق وأكثرهم تطبيقاً وإثارة للجدل، إذ قام العديد من الباحثين بتدريس هاتين الطريقتين والمقارنة بينهما، وفي ظل انتشار جائحة كورونا وآثارها الحاصلة والمحتملة، سيكون من الصعب على كل المؤسسات إعادة تقييم أصولها بالاعتماد على إحدى الطريقتين، فالبعض من هذه المؤسسات هي ذات أنشطة خاصة أو متوقفة حالياً، وعليه فإن الاعتماد على طريقة التكلفة التاريخية في هذا النوع من المؤسسات حتماً سوف لن يؤدي إلى الوصول للقيم الحقيقية لأصول المؤسسة وموجوداتها، ومع الإغلاق الحدودي الذي يعرفه العالم حالياً، سيكون من الصعب أيضاً تطبيق طريقة القيمة العادلة في كل الدول، نظراً لأثر هذا الظرف المعاش على شروط هذه الطريقة، والتي من بينها ضرورة وجود سوق نشطة، وهو ما يجعل من أمر تحيين القيم الدفترية وفق هذا المبدأ أمر صعب جداً.

الأحداث اللاحقة بعد فترة إعداد الميزانية في ظل انتشار جائحة كورونا بين 2019/12/31 و2020/12/31:

تعرف هذه الأحداث بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 10 الأحداث اللاحقة بعد فترة إعداد الميزانية بما يلي: (IAS 10)

"هي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث في صالح المؤسسة أو في غير صالحها، ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات وظروف كانت قائمة في تاريخ إعداد الميزانية (تتطلب تعديل في القوائم المالية)؛

أحداث تشير إلى حالات وظروف نشأت بعد تاريخ إعداد الميزانية (لا تتطلب تعديل في القوائم المالية)، وقد تتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية".

مما سبق نلاحظ أنه ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 10 فإنه سيكون لزاما على المؤسسات أن تنظر في التأثيرات المصاحبة لانتشار جائحة كورونا، ومن غير المحتمل أن يكون لانتشار هذه الجائحة آثار تتطلب تعديلا على القوائم المالية المعدة عن الدورة المحاسبية السابقة بتاريخ 2019/12/31، نظرا لأنه في ذلك التاريخ لم يكن هناك انتشار كبير لهذه الجائحة، كما لم يكن لها أثر بارز على الاقتصاد العالمي أُنَى ذلك، بل إن كل ذلك بدأ بعد تاريخ إقفال السنة المالية السابقة، وهو ما لا يتطلب تعديلا وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 10 (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، ص:8).

لم يكن لانتشار جائحة كورونا وللإجراءات المتخذة في سبيل الحد منه أثر جوهري على الاقتصاد العالمي قبل 2020/01/31، وعليه فإنه وكما تمت الإشارة إليه أعلاه فإنه من المستبعد أن يكون لهذه الجائحة أي ارتباط بأي أحداث جوهريّة لاحقة بعد تاريخ إعداد الميزانية بتاريخ 2019/12/31، غير أنه وفي حالات المؤسسات التي تنتهي فيها فترة الإبلاغ المالي في الثلث أو الربع الأول أو الثاني من السنة الجارية، فمن المرجح أن تكون هناك أحداث لاحقة بعد تاريخ إعداد الميزانية ناتجة عن مسببات

متعلقة بجائحة كورونا، وذات أثر جوهري على القوائم المالية المفصح عنها (ساكر، درحمون، 2020، ص164)، وهي نفس الوضعية المتوقعة عيشها في نهاية السنة الجارية، أي بعد 2020/12/31، حيث أن البوادر الحالية لا تدل على انتهاء هذه الجائحة وأثارها قبل هذا التاريخ، وعليه فقد حدد المعيار المحاسبي الدولي IAS 10 القواعد التالية للتعامل مع الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية وذلك وفقاً لما يلي: (علي، 2009، ص: 4).

يجب على المؤسسة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية؛

ذكر المعيار المحاسبي أمثلة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية تستوجب أن تعدل المؤسسة القيم المدرجة بالقوائم المالية أو أن تدرج بها عناصر لم تكن قد أدرجت، مثل ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف أن قيمة أحد الأصول قد انخفضت قيمته عما كانت عليه في تاريخ الميزانية، أو أن قيمة خسارة الانخفاض السابق إثباتها لهذا الأصل تحتاج إلى تعديل.

خاتمة:

أثرت الوضعية الاستثنائية التي يعيشها العالم جراء انتشار جائحة كورونا على واقع المحاسبة الدولية، حيث أثرت هذه الجائحة على جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعنى بتطوير وتكييف وتحديث معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، كما تسببت هذه الجائحة في تهديد تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية مثل فرض الاستمرارية ومبدئي الحيطة والحذر والدورية، وزادت الإجراءات الوقائية المتخذة من طرف الدول بغية الحد من انتشار هذه الجائحة، من عمق أثر هذا الأخير على واقع المحاسبة الدولية، من خلال تعذر تطبيق بعض السياسات

والطرق المحاسبية على غرار طريقة القيمة العادلة في التقييم، وهو ما سيزيد حتما من مسؤولية المحاسب، الذي سيكون له تأثير جوهري على مدى ملائمة القوائم المالية وصدقها، خاصة في البنود المتعلقة بالتقديرات المحاسبية والأحكام الشخصية المتخذة من طرفه في ظل ظروف عدم التأكد السائدة حاليا، وبشكل عام ورغم كل ما تم تعديده من سلبات، ستلعب المحاسبة دورا بارزا ومهما في قياس الأثر المالي لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وفي تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية الجارية.

النتائج المتوصل إليها: إضافة إلى ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي، حيث دخل هذا الأخير في مرحلة من الركود جراء القيود المفروضة بين الدول والمتعلقة بشكل أساسي بإغلاق كافة الحدود، وهو ما أثر على مستويات التبادل التجاري، فدخلت بعض القطاعات في أزمة اقتصادية نظير انقطاع السلاسل الإنتاجية والتسويقية؛

تأثرت المؤسسات الاقتصادية بالركود الاقتصادي الحاصل جراء جائحة كورونا، فباستثناء المؤسسات الناشطة في القطاع الصحي ومجال السلع واسعة الاستهلاك التي استفادة من تزايد الطلب على منتجاتها، عانت المؤسسات الناشطة في القطاعات الأخرى من انخفاض حاد في الطلب، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات تتعلق أساسا بتخفيض الأجور وتقليص العمالة، وهو ما سيزيد حتما من حجم الأزمة لما في ذلك من تأثير سلبي على القدرة الشرائية؛

أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي على تطوير معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، من خلال ما يلي:

إغلاق مؤسسة معايير المحاسبة الدولية لمكاتبها ومواصلة العمل عن بعد؛

إلغاء وتأجيل كافة الاجتماعات والمؤتمرات المبرمجة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في سنة 2020، مع الاكتفاء بعقد الضروري منها عن طريق تقنيات الاجتماع عن بعد؛

اتخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية قرارا بتأجيل العديد من التعديلات الضيقة النطاق على المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

تأجيل تطبيق التعديل المرتبط بالمعيار المحاسبي الدولي IAS1، والمتعلق بتصنيف الالتزامات إلى التزامات متداولة وأخرى غير متداولة.

استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية للتغيرات المتسارعة جراء جائحة كورونا، من خلال مرافقته للمطبقين وتوجيههم لكيفية الوصول إلى الإفصاح عن قوائم مالية ملائمة، وذلك من خلال ما يلي:

وضعت المؤسسة بريدا إلكترونيا ورقما هاتفيا في خدمة من يرغب في الاتصال بالمؤسسة؛

نشر مواد تعليمية وتوضيحية حول تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9؛

نشر مواد تعليمية وتوضيحية حول تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 16؛

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلا على المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم IFRS 16، وذلك حتى يسهل على المستأجرين حساب امتيازات الإيجار الناتجة عن جائحة كورونا.

إن حالة عدم التأكد التي تعيشها المؤسسات في ظل انتشار الجائحة، ستزيد حتما من مدى تأثير التقديرات المحاسبية على القوائم المالية المتعلقة بهذه الفترة؛

زيادة حالة عدم التأكد المحتملة، ستزيد حتما من درجة الاجتهاد والحكم الشخصي في ضبط بعض القيم الدفترية، وهو ما سيشكل خطورة على مدى درجة ملائمة القوائم المالية المفصح عنها خلال هذه الفترة؛

يؤثر التزايد المستمر والغير المتنبئ به لجائحة كورونا بشكل مباشر على المبادئ والفروض المحاسبية، وذلك كما يلي:

فرض الاستمرارية: أصبح قيام هذا الفرض مهددا بسبب جائحة كورونا، وتفرض معايير المحاسبة الدولية على المكلفين الإفصاح عن حالات عدم التأكد، وعندما لا تعد المؤسسة قوائمها المالية على أساس الاستمرارية فإنها مجبرة أيضا على الإفصاح عن ذلك في الملاحق جنبا إلى جنب مع الأساس الذي أعدت عليه تلك القوائم؛

مبدأ الحيطة والحذر: ستكون مسؤولية المحاسب كبيرة في تقدير حجم الخسائر والمصروفات ممكنة الحدوث في المستقبل، وسيكون عليه الاعتماد على تقديره الشخصي في عملية التنبؤ، وهو ما قد يقلل من ملائمة المعلومات الواردة من القوائم المالية، في حالة عدم التزام المحاسب بالحياد أثناء التقدير، من خلال إفراطه في التشاؤم أو التفاؤل سواء كان ذلك بشكل عفوي أو مقصود؛

مبدأ الدورية في التقييم: يشكل توقف نشاط بعض المؤسسات وغلق جل الأسواق العالمية النشطة، حاجزين أمام تطبيق طريقتي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على التوالي، وهو ما يعرض قيام هذا المبدأ إلى التهديد.

بالنسبة للأحداث اللاحقة بعد تاريخ إعداد الميزانية، وبالاعتماد على مضمون معيار المحاسبة الدولية IAS 10 توصلنا إلى ما يلي:

من المستبعد أن يكون للجائحة أي ارتباط بأي أحداث جوهرية لاحقة بعد تاريخ إعداد الميزانية بتاريخ 2019/12/31 تتطلب تعديلا وفق ما يقتضيه معيار المحاسبة الدولية IAS 10؛

بالنسبة للمؤسسات التي تنتهي فيها فترة الإبلاغ المالي في الثلث أو الربع الأول أو الثاني من السنة الجارية، فمن المرجح أن تكون هناك أحداث لاحقة بعد تاريخ إعداد الميزانية ناتجة عن مسببات متعلقة بجائحة كورونا، وذات أثر جوهري على القوائم المالية المفصح عنها تتطلب التعديل؛

من المتوقع أن تكون هناك أحداث لاحقة مرتبطة بالجائحة بعد تاريخ 2020/12/31، وتكون ذات أثر جوهري يتطلب التعديل، وقد تم توضيح كيفية التعامل معها وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولية IAS 10 فيما سبق.

اختبار صحة الفرضيات: بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا الحكم على صحة الفرضيات وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية: "أثر انتشار جائحة كورونا بشكل سلبي على واقع المحاسبة"، بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا الحكم على صحة الفرضية الرئيسية، حيث أننا استنتجنا عدة آثار سلبية لانتشار هذه الجائحة على المحاسبة ومختلف الأطراف المطبقين لمعايير المحاسبة الدولية.

الفرضية الأولى: مثلما تم التوصل إليه، استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية للتغيرات المتسارعة المرتبطة بجائحة كورونا، وقام بنشر عدة توجيهات تعليمية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعليه يمكننا استنتاج صحة الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية: ازدادت أهمية دور المحاسب في ظل جائحة كورونا، حيث أن حالة عدم التأكد السائدة تستوجب منه القيام بعدة تقديرات محاسبية مبنية على حكمه الشخصي على المعاملات، وعليه فإن الفرضية الثانية صحيحة؛

الفرضية الثالثة: أصبحت بعض المبادئ والفروض المحاسبية مهددة بعدم القدرة على تطبيقها من طرف معدي القوائم المالية بسبب آثار جائحة كورونا، وعليه فالفرضية الثالثة صحيحة.

قائمة المراجع والإحالات:

المعيار المحاسبي الدولي IAS 8، "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

المعيار المحاسبي الدولي IAS 10، "الأحداث اللاحقة بعد فترة إعداد الميزانية"؛

"الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية"، تاريخ آخر إطلاع: 2020/11/09،
:https://www.who.int/ar/home

الموقع الرسمي: IFRS، تاريخ الاطلاع (pm 18:23 / 2020/10/23): <https://www.ifrs.org>

الهرش أحمد فايز، (2020)، "أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد - 19"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2 (خاص)، الجزائر؛

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2020)، "آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها"، بدون دار نشر، المملكة العربية السعودية؛

الوتار سيف عبد الرزاق محمد، (2020)، "أزمة الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (10) في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية)"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2 (خاص)، الجزائر؛

- بسباس سيد أحمد، بشوندة رفيق، (2020)، "أثر جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على اتجاهات المرجعية الجزئية في تدقيق القوائم المالية لسنة 2019"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، الجزائر؛
- بلعور سليمان، (2014)، "دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"، مجلة رؤية اقتصادية العدد 6، الجزائر؛
- بن زكورة العونية، (2020)، "تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي -قراءة في المؤشرات الاقتصادية-"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 3، الجزائر؛
- ساكر مريم، درحمون هلال، (2020)، "دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، الجزائر؛
- علي يوسف، (2009)، المعيار المحاسبي الدولي رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير"، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية؛
- فراس محمد، بالرقى تيجاني، (2020)، "تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية -رؤية تحليلية نقدية-"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، الجزائر؛
- قايد نور الدين أحمد، سعيدي عبد الحليم، (2015)، "مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 8، العدد 13، الجزائر؛
- مرعي عبد الحق، بدوي محمد عباس، (2003)، "مقدمة في أصول المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.